

الموضوع : التشریعات الليبية

قرار اللجنة الشعبية العامة رقم 472 لسنة 1989 م بتعديل بعض احكام النظام الاساسي لشركة الضمان للصيانة وادارة الاملاك

المصدر : الجريدة الرسمية

العدد 7

السنة الثامنة والعشرون

قرار اللجنة الشعبية العامة

رقم (472) لسنة 1989 م

بتعديل بعض أحكام النظام الأساسي

لشركة الضمان للصيانة وادارة الاملاك

اللجنة الشعبية العامة ،

بعد الاطلاع على قرار اللجنة الشعبية العامة رقم 532 لسنة 1985 م
بالنظام الأساسي لشركة الضمان للصيانة وادارة الاملاك ،
وعلى قرار اللجنة الشعبية العامة رقم 881 لسنة 1988 م بشأن اعادة
تنظيم صندوق الضمان الاجتماعي ،

وببناء على ما عرضه أمين لجنة ادارة صندوق الضمان الاجتماعي بكتابه
رقم 1/1/60 المؤرخ في 14 رمضان 1398 ور الموافق 19/4/1989 م ،

قررت

مادة (1)

تعديل المواد 2 ، 4 ، 5 ، 8 من قرار اللجنة الشعبية العامة رقم 532
لسنة 1985 م ، المشار اليه ، على النحو التالي : -

» مادة 2 :

يكون اسم الشركة هو (شركة الصيانة والانشاءات) .

» مادة 4 :

اغراض الشركة القيام باعمال الصيانة العامة والانشاءات الحديثة وانتاج
وتصنيع مواد البناء والتجهيزات العامة لكافة الاملاك التابعة للجهات العامة
والشركات وما في حكمها والمواطنين وتشمل اعمال الصيانة صيانة واصلاح
وترميم جميع اجزاء العقارات وملحقاتها وأجهزتها ومعداتها وتركيباتها كالمصاعد
وشبكات التكييف والتدفئة والسخانات والغلايات والخزانات وانابيب المياه
والمجاري واعمال الكهرباء والبياض والطلاء ، ولها حق التعاقد مع الغير في مجال
البناء والتشيد ، ويكون للشركة في سبيل تحقيق أغراضها انشاء الورش
والمصانع الخاصة بانتاج وتصنيع المواد التي تحتاجها كالصناعات الخشبية
والحديدية ومواد البناء ويحق لها توزيع وتصريف الانتاج الزائد عن حاجتها
لغيرها من الشركات والمواطنين .

» مادة 5 «

تتولى الشركة على وجه الخصوص القيام بجميع اعمال البناء والانشاءات والصيانة لكافه املاك صندوق الضمان الاجتماعي وفقاً للاتفاقيات والعقود التي يتفق عليها بين الطرفين ، ويكون لها الاولوية في هذا المجال .
وعلى الشركة ان تقوم ببرامج تدريب للعاملين بها في كافة اعمال الصيانة الفنية المتخصصة ولها استخدام العمالة الفنية وفقاً لحاجات العمل وفي اطار التشريعات المعمول بها .

» مادة 8 «

حدد راس مال الشركة بمبلغ (2000000) (مليوني دينار ليبي)
مقسم الى (20000) عشرين الف سهم قيمة كل سهم (100) مائة دينار
ليبي يكتتب فيها ويدفعها بالكامل صندوق الضمان الاجتماعي » .

مادة (2)

يلغى كل حكم يخالف أحكام هذا القرار .

مادة (3)

يعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره ، وينشر في الجريدة الرسمية ،

اللجنة الشعبية العامة

صدر في 18 ذي القعده 1398 ور
الموافق 21/6/1989 م